

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٨٣

الجمعة، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير (تركيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

منع نشوب النزاعات المسلحة

(أ) منع نشوب النزاعات المسلحة

مشروع القرار (A/75/L.85/Rev.1)

مع فرار عشرات آلاف الأشخاص من العنف. إن سلامة هؤلاء المشردين داخليا غير مؤكدة في الوقت الحاضر، حيث لا يزال وصول المساعدات الإنسانية مقيدا في جميع المناطق المنكوبة بالصراع بسبب انعدام الأمن، والاضطرابات المصرفية، وإغلاق الطرق، والتحديات القائمة من قبل في مجال الوصول.

المدنيون في حاجة ماسة إلى الغذاء والمأوى، فضلا عن مرافق النظافة والصرف الصحي. والأمراض المنقولة بالمياه تهدد أشد الناس ضعفا، الذين يعانون من البدء المبكر لموسم الأمطار. وأسأل الدول الأعضاء، في خضم جائحة عالمية، كيف سنوقف انتشار مرض فيروس كورونا في ميانمار إذا لم يتمكن الناس من التباعد الاجتماعي الأمن، أو غسل أيديهم، أو ارتداء أقنعة، أو أخذ اللقاح؟

إن تعدد الأخطار التي تواجه البلد مذهل. وهذه ليست أزمة بالنسبة للأهالي الموجودين حاليا في ميانمار فحسب؛ بل هي أيضا أزمة لأكثر من مليون نازح من الروهينغا الذين وجدوا مأوى آمنا في منطقة كوكس بازار. إنني أثنى على حكومة بنغلاديش لتكثيفها الجهود من أجل تلبية احتياجات جيرانها الأكثر ضعفا في أحلك أوقاتهم. لقد

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعتلي المنصة بقلب يعتصره الحزن، وذلك لأننا شهدنا خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة تدهور الحالة في ميانمار. لقد أفسحت الاضطرابات السياسية المجال لأن تزداد ميانمار عسكريا. فمن انهيار الحكم المدني إلى الاعتقالات التعسفية والهجمات العشوائية على المدنيين من قبل الجيش، فإن ميانمار ليست مكانا آمنا للناس الذين تعهدنا بخدمتهم.

ونتيجة لتدهور الحالة السياسية تزايدت الاحتياجات الإنسانية. وسنستمع إلى معلومات مفصلة من المبعوث الخاص عن الحالة الراهنة، ولكننا نعرف هذا: يتم اقتلاع مجتمعات محلية من جذورها

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



ويجب أن نرفع أصواتنا من أجل أولئك الذين أسكتوا أو احتجزوا أو جرحوا أو قتلوا. ويجب أن نكون مناصرين متحمسين لحماية جميع حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والحصول على المعلومات والتجمع السلمي، وهي جميعاً حقوق انتهكتها السلطات التي يقودها الجيش مراراً وتكراراً.

ولا يمكن أن تستمر أعمال العنف الشنيعة ضد المدنيين والشباب - بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني ضد المحتجيات. إن الاستخدام العشوائي للقوة المميتة ضد المتظاهرين المسالمين أمر غير مقبول.

وأدعو إلى الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين تعسفاً وإلى إتاحة وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وبدون عوائق، وهو أمر ضروري لحماية الأشخاص الأكثر عرضة للخطر.

وقبل كل شيء، أدعو إلى السلام في ميانمار. إن مشروع القرار A/75/L.85/Rev.1 المعروض على الجمعية العامة هو خطوة أخرى في هذا الاتجاه. وأمل أن يُتخذ بتوافق الآراء. فعندما يتعلق الأمر بميانمار، يجب أن نعمل كأمة متحدة. وأنا على ثقة بأن الدول الأعضاء، بوصفها أوصياء على ميثاق الأمم المتحدة، ستتضم إلي في هذه الدعوة إلى السلام.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين لعرض مشروع القرار A/75/L.85/Rev.1.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني ويسعدني أن أعرض مشروع القرار A/75/L.85/Rev.1 بالنيابة عن أعضاء المجموعة الأساسية والمشاركين الآخرين في تقديم مشروع القرار، وكذلك باسم أنغولا وأستراليا والمكسيك ونيوزيلندا واليابان التي أصبحت مشاركة في تقديمه منذ تقديمه أول مرة. ويبلغ العدد الإجمالي للدول المشاركة في تقديم مشروع القرار حالياً ٥٨ دولة.

وعندما استمعت الجمعية العامة في ٢٦ شباط/فبراير إلى الإحاطة التي قدمتها المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار بشأن الحالة في ميانمار، أعربت الدول الأعضاء عن قلقها البالغ إزاء

كنت فخوراً بتمثيل الجمعية العامة في زيارة قمت بها مؤخراً إلى كوكس بازار في بنغلاديش. ولدى وصولي هناك كان يلوح في الأفق خطر هبوب إعصار. لم يسبق لي في الحقيقة أن شهدت أمطاراً مدمرة كهذه في كل حياتي. لقد كان ذلك تذكرًا صارخاً بأننا لا نستطيع التقليل من تأثير أحوال الطقس الشديد على الروهينغيا والمجتمع المضيف لهم.

هناك برج مراقبة في مخيم 8W يمكنكم منه رؤية المخيم بأكمله. بقدر ما يمتد البصر يمكنكم أن تروا منشآت المخيم. فكروا للحظة في ذلك - لا يمكنكم حرفياً أن تروا الحياة خارج المخيم. لا يمكن للروهينغيا أن يروا حياة، أو مستقبلاً، خارج ذلك المخيم. لقد كان قادة المجتمع الذين قابلتهم واضحين في رسالتهم: إنهم ممتنون لوجود مأوى آمن، لكنهم يريدون مستقبلاً أفضل. وهم بصراحة يستحقون مستقبلاً أفضل.

إن قدرتهم على الصمود لا مثيل لها. وعلى وجه الخصوص، لا تزال النساء اللاتي قابلتهن في المخيم صامدات على الرغم من الأوهال التي لا يمكن تصورها التي نجين منها. إنهن يواصلن الكفاح - ليس فقط من أجل بقائهن ولكن من أجل بقاء أطفالهن ومجتمعهن وشعبهن. إنهن بحاجة إلى التمسك بحقوقهن في المواطنة وحرية التنقل. العودة الطوعية والكرامة والأمن هي الهدف النهائي، ولكن ذلك يتوقف على التحسن السريع للأوضاع في ميانمار.

لا يمكنهم فعل ذلك بمفردهم. فهن بحاجة إلى الدعم الكامل من الجمعية العامة. وبحاجة إلى من لديهم نفوذ في المنطقة للنهوض والدعوة من أجل مستقبلهن. إنني أرحب بالصوت الموحد لمجلس الأمن بشأن مسألة ميانمار، وأمل أن يستمر ذلك. وأرحب أيضاً بمشاركة المنظمات الإقليمية، وخاصة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التعاون الإسلامي. يجب على المجتمع الدولي أن يواصل الوقوف متحداً في دعمه لشعب ميانمار وللسلم والاستقرار في بلده.

إن نظاماً مبنياً على الوحشية وسفك الدماء لن يُكتب له الاستمرار. ولم يفت الأوان بعد لكي يسير الجيش في عكس المسار السلبي الذي يتبعه في الميدان، ويمارس ضبط النفس ويحترم إرادة شعبه.

إن مشروع القرار A/75/L.85/Rev.1 هو نتيجة مفاوضات مكثفة مع طائفة واسعة من الشركاء، ولا سيما الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي بادرت بمعالجة الأزمة بتوافق آراء مكون من خمس نقاط اعتمدت في اجتماع قادة الرابطة المعقود في ٢٤ نيسان/أبريل. وقد أسفرت تلك المشاورات الوثيقة مع دول الرابطة، التي نتشاطر معها الرغبة في اعتماد مشروع القرار من دون تصويت، عن صيغة منقحة للنص المعروض على الجمعية العامة. ونود أن نشكر شركاءنا في الرابطة على المداوات المثمرة والبناءة التي جرت والتي مكنتنا من تقديم هذا النص.

إن شعب ميانمار يستحق الدعم الكامل ودون تحفظ من الجمعية العامة في كفاحه من أجل مستقبل سلمي وديمقراطي. ويهدف مشروع القرار A/75/L.85/Rev.1 إلى تعزيز جهود الرابطة والأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية. ونتطلع إلى اعتماده اليوم وندعو جميع الوفود إلى تأييد النص.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/75/L.85/Rev.1 المعنون "الحالة في ميانمار".

وقبل إعطاء الكلمة للوفود لتعليل التصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): تعرب جمهورية إيران الإسلامية عن قلقها البالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان في ميانمار، الأمر الذي قد يؤدي إلى عواقب سلبية خطيرة في المنطقة وخارجها. وفي هذا الصدد، ندعو القوات المسلحة في ميانمار إلى الامتناع عن ممارسة العنف، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ودعم المؤسسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وإذ نؤكد من جديد التزامنا القوي بسيادة ميانمار واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدها، فإننا نؤكد على ضرورة التوصل

التطورات في ميانمار: انتكاس التحول الديمقراطي في ميانمار، والعنف المرتكب ضد المحتجين السلميين، وخنق المعارضة السياسية. ومنذ ذلك الحين والحالة في تدهور مستمر. وقد قتل مئات المتظاهرين وشرذمات الآلاف بسبب الحملة العسكرية، مما خلق كارثة إنسانية تتكشف أمام أعيننا مباشرة.

ولم يستجب الجيش للدعوات العديدة إلى ممارسة ضبط النفس، ووقف العنف، وإطلاق سراح جميع المعتقلين تعسفاً، والتحيي للسماح باستعادة الديمقراطية في ميانمار. وهناك خطر حقيقي وقائم من اندلاع حرب أهلية شاملة.

وفي أواخر شباط/فبراير، أبرز الكثيرون منا ضرورة إبقاء الحالة في ميانمار قيد النظر والعمل في ضوء الحالة الميدانية. وبعد عملية مشاورات مطولة جداً، يشرفنا اليوم أن نعرض مشروع القرار A/75/L.85/Rev.1 باسم المشاركين في تقديمه.

يؤيد مشروع القرار ويكمل ويعزز جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإعادة ميانمار إلى طريق الديمقراطية. وهو يؤيد دور المبعوث الخاصة ويدعو إلى تعاون كامل معها من جانب القوات المسلحة لميانمار. ويدين استخدام القوة المميتة والعنف من جانب القوات المسلحة في ميانمار، ويدعوها إلى عكس مسارها، ويؤكد من جديد دعم الجمعية لشعب ميانمار.

ويبرز مشروع القرار أيضاً الحاجة إلى المساءلة عن الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد شعب ميانمار، ولا سيما الروهينغيا، التي تخضع للتدقيق من جانب مختلف آليات العدالة الدولية، ويشدد على مبدأ مسؤولية القيادة فيما يتعلق بالهجمات المستمرة على السكان المدنيين. ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى منع تدفق الأسلحة إلى ميانمار، ويصدر دعوة واضحة إلى إجراء حوار شامل وسلمي بين جميع الأطراف، وفقاً لعزم شعب ميانمار، مع دعم واستكمال تصريحات مجلس الأمن وإضافة صوته إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٤٢/٣ الصادر في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

الخاص للأمين العام، نرى أن مشروع القرار A/75/L.85/Rev.1 لم يتناول، للأسف، محنة مسلمي الروهينغيا على نحو كاف وشامل. ولذلك، سيمنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار.

السيدة حسن (مصر) (تكلمت بالإنكليزية): تتابع مصر باهتمام بالغ التطورات الأخيرة في ميانمار. وفي ظل هذه الظروف، تود مصر أن تسلط الضوء على أن طائفة الروهينغيا قد تتعرض للمزيد من المخاطر والتهديدات. وثمة قلق بالغ بالفعل من أن هذه التطورات قد تعوق عملية إعادة مسلمي الروهينغيا إلى وطنهم بشكل آمن ومستدام. وعلاوة على ذلك، نكرر التأكيد على موقفنا الداعم لطائفة الروهينغيا المسلمة وندعو إلى ضمان سلامتهم وأمنهم والاعتراف بحقوقهم الأساسية.

وترى مصر أن مشروع القرار السنوي الذي تقدمه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في اللجنة الثالثة يمثل المنبر والمكان المناسبين لمعالجة وضع الروهينغيا. ويجدر التساؤل عن الكيفية التي سيساعد بها مشروع القرار A/75/L.85/Rev.1 على تسوية الحالة الراهنة في ميانمار، مع مراعاة غموض ولايات الجمعية العامة لمعالجة هذه المسألة، فضلاً عن عدم وضوح الصلة بين بند جدول الأعمال الذي عُرض مشروع القرار في إطاره والأزمة الحالية في ميانمار.

وبينما يمتنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار هذا، فإنه يود أن يصحح خطأً وقائعيًا في الفقرة السادسة عشرة من ديباجة مشروع القرار A/75/L.85/Rev.1، التي تشير إلى "آلية التحقيق المستقلة لميانمار". فالمسمى الصحيح، كما ورد في قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٣٩ وفي قرار الجمعية العامة ٢٣٨/٧٥، هو "آلية التحقيق المستقلة لميانمار". وننأى بأنفسنا عن المسمى غير الصحيح ونؤكد من جديد على المسمى الصحيح الوارد في قرار مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ذوي الصلة.

السيد سريفيهوك (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): تتابع تايلند التطورات في ميانمار عن كثب وبقلق شديد، بوصفها بلداً مجاوراً وزميلة لها في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لأن ثمة روابط وثيقة بين السلام والاستقرار والازدهار في كل من ميانمار وتايلند. والواقع أن تايلند كانت

إلى حل سياسي سلمي طويل الأجل والمصالحة الوطنية من خلال حوار شامل وسلمي بين جميع الأطراف في ميانمار، وفقاً لإرادة ومصالح شعب ذلك البلد.

ولا يزال التدهور المستمر لأمن طائفة الروهينغيا المسلمة، وحقوق الإنسان والحالة الإنسانية، لا سيما في ضوء التطورات السياسية والأمنية الأخيرة في ميانمار، فضلاً عن الأحداث المأساوية الناجمة عن تفشي مرض فيروس كورونا على نطاق واسع، من الأمور التي تثير قلقاً بالغاً.

ويتعين على سلطات ميانمار أن تتحمل مسؤوليتها تجاه السكان المسلمين الروهينغيا وأن تكفل العودة الطوعية والمستدامة لجميع المشردين داخلياً واللجوء من السكان المسلمين الروهينغيا في أمان وأمن وكرامة ووفقاً للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، يجب على ميانمار أن تبذل قصارى جهدها للقضاء على الأسباب الجذرية للأزمة الحالية، بما في ذلك الحرمان من الجنسية، الذي أدى إلى انعدام الجنسية وحرمان مسلمي الروهينغيا من حقوقهم، والتصدي لاستمرار تجريدهم من الجنسية والتمييز الذي يعانون منه.

ونشدد على أهمية إجراء تحقيقات دولية مستقلة وعادلة وشفافة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد طائفة الروهينغيا المسلمة ومحاسبة المسؤولين عن هذه الأعمال الوحشية والجرائم المرتكبة ضدها من أجل تحقيق العدالة في الوقت المناسب للضحايا.

وتكرر جمهورية إيران الإسلامية التزامها بالعمل عن كثب مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والإقليميين الآخرين، ولا سيما منظمة التعاون الإسلامي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، لتيسير التوصل إلى حل سلمي للأزمة الراهنة وكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والرفاه والأمن لشعب ميانمار، بما في ذلك طائفة الروهينغيا المسلمة.

وبينما نؤيد الجهود الجارية التي يبذلها المجتمع الدولي لتيسير التوصل إلى حل سلمي للأزمة الحالية في ميانمار، ولا سيما الخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والمبعوث

A/75/L.85/Rev.1، انسحب وفد الصومال من قائمة مقدمي مشروع القرار.

وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار A/75/L.85/Rev.1: أنغولا وأستراليا والمكسيك ونيوزيلندا واليابان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب إجراء تصويت مسجل.

وأعطي الكلمة لممثل ليختنشتاين بشأن نقطة نظام.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): سأكون ممثلاً لو تمكنتم، سيدي الرئيس، من إبلاغ الجمعية العامة باسم الوفد الذي طلب إجراء تصويت على مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إنه وفد بيلاروس.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بربادوس، بلجيكا، بلير، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، كابو فيردي، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، الكويت، لاقتيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية

في الخطوط الأمامية للمتضررين من الآثار غير المباشرة الناجمة عن عدم الاستقرار في ميانمار، ولذلك فإن لديها الكثير على المحك.

وتعلم تايلند جيداً أن الحالة في ميانمار معقدة حقاً، ولهذا السبب فإن الحوار بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين في ميانمار أمر حتمي وملح.

وسيتعين على شعب ميانمار أن يقرر مستقبل ميانمار بنفسه، إلا أن المجتمع الدولي يمكنه أن يؤدي دوراً هاماً في تهيئة الظروف المواتية لإجراء ذلك الحوار. وقد جسد توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط الذي تبناه اجتماع قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقود في نيسان/أبريل الماضي الإرادة الجماعية للرابطة للمساعدة في معالجة الحالة وتسهيل عودة الأوضاع إلى طبيعتها في ميانمار. ولذلك، نلاحظ مع التقدير أن مشروع القرار A/75/L.85/Rev.1 يتضمن صياغة واضحة لدعم عملية رابطة أمم جنوب شرق آسيا ويدعو جميع الجهات المعنية في ميانمار إلى التعاون مع الرابطة والمبعوثين الخاصين لرئيس الرابطة والأمين العام للأمم المتحدة.

وفي نهاية المطاف، سيكون توجيه رسالة موحدة من المجتمع الدولي أمراً حيوياً، ولكن للأسف لم يكن توجيه تلك الرسالة الموحدة ممكناً اليوم. ونفهم أن الجمعية العامة ربما تكون قد واجهت قيوداً في معالجة البعد الأمني للحالة. وأياً كان الأمر، فلنكي تواصل تايلند الإسهام البناء في التوصل إلى حل سلمي يصب في مصلحة شعب ميانمار، فقد قررنا الامتناع عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.85/Rev.1، المعنون "الحالة في ميانمار".

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار

التي تبذلها بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لحل المشكلة على الصعيد الإقليمي.

إن موقف جمهورية بيلاروس لا يهدف بأي حال من الأحوال إلى إعاقة الخطوات الدولية الرامية إلى تسوية الحالة في ميانمار. بل على العكس تماما: فإننا نؤيد تماما اتباع النهج الجماعي - والأهم من ذلك النهج المتعدد الأطراف - في الاستجابة للآزمات الناشئة في العالم. ومن المؤسف أن القرار ٢٨٧/٧٥ يفقر، في رأينا، إلى هذا النوع من الروح الجماعية وروح تعددية الأطراف حقاً.

ولا تقبل بيلاروس الممارسة المتمثلة في اعتماد قرارات خاصة ببلدان بعينها في الجمعية العامة. فهذه الوثائق متحيزة دائما بطابعها، وتتسم بنظرة انفرادية للأحداث. ومن خلال التدخل في الشؤون السياسية الداخلية، فإنها تؤدي إلى تفاقم الأوضاع التي ترمي إلى معالجتها. والقرار ٢٨٧/٧٥ بشأن الحالة في ميانمار ليس استثناءً.

إذ يفرض القرار ٢٨٧/٧٥ على دولة ذات سيادة نماذج محددة للتفاعل مع هياكل وآليات حقوق الإنسان، كما أنه يتعدى صراحة على ولاية مجلس الأمن فيما يتعلق بتحديد الأسلحة. ومن أجل تعزيز صورة سلبية عن ميانمار، يتضمن القرار بشكل متعمد جوانب لا علاقة لها بأهداف القرار نفسه، مثل مشكلة اللاجئين الروهينغا في ولاية راخين والاستشهاد بآليات حقوق الإنسان التي تم إنشاؤها قبل فترة طويلة من الأحداث التي يركز عليها القرار.

وأود أن أسترعي الانتباه بشكل منفصل إلى الطريقة التي جرى بها العمل بشأن مشروع القرار. على الرغم من أن النص كان مستعجلاً للغاية - إذ خرج إلى حيز الوجود عملياً بين عشية وضحاها - فقد أدرج في جدول أعمال الجلسة العامة للجمعية العامة. وما يشعرننا بخيبة الأمل هو الطابع المغلق وانعدام الشفافية بشأن الطريقة التي تمت بها صياغة النص. فقد حرمت وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من فرصة المشاركة في صياغة النص، وهذا تمييز صريح.

وأود أن أ طرح بضعة أسئلة بلاغية على واضعي القرار. أين تعددية الرأي؟ أين تعددية الأطراف في المناقشة، وهو ما يروج لها

مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، صربيا، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، السودان، السويد، سويسرا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فييت نام

المعارضون:

بيلاروس

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، البحرين، بنغلاديش، بوتان، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الصين، كوت ديفوار، كوبا، جيبوتي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، الهند، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليبيا، مالي، موريتانيا، منغوليا، نيبال، باكستان، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، الصومال، سري لانكا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية فنزويلا البوليفارية، اليمن، زمبابوي

اعتمد مشروع القرار A/75/L.85/Rev.1 بأغلبية ١١٩ صوتاً مقابل صوت واحد، مع امتناع ٣٦ عضواً عن التصويت (القرار ٢٨٧/٧٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل إعطاء الكلمة لتعليق التصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد توزيك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): شهدنا للتو اعتماد القرار ٢٨٧/٧٥ - وهو قرار آخر يستند إلى موضوع مسيس يتعلق ببلد بعينه. وقد صوتت جمهورية بيلاروس معارضة له.

ونود في البداية الإشارة إلى أننا نتشاطر تماماً التطلعات إلى وضع حد للعنف وتحقيق السلام والوثام في ميانمار. ونرحب بالجهود

وأنه بجهود الوفود التي شاركت في المفاوضات. ونشكرها على التواصل معنا. ومع ذلك، فإننا لا نرى أي إشارة إلى أولوياتنا الرئيسية في القرار، ولا سيما في منطوقه. لذلك، وعلى الرغم من أن بنغلاديش من أكثر البلدان تضرراً، فقد قررت الامتناع عن التصويت على القرار ٢٨٧/٧٥.

وبوصف بنغلاديش بلداً ديمقراطياً، فإنها تهتم اهتماماً شديداً باستعادة النظام الدستوري في ميانمار. ومع ذلك، فإن أي قرار بشأن ميانمار، أياً كان السياق، سيظل غير مكتمل إذا لم يعترف بالأسباب الجذرية لأزمة الروهينغيا ويقدم توصيات ملموسة لمعالجتها. لقد أدى فشل المجتمع الدولي في معالجة تلك الأسباب الجذرية، حتى بعد التطهير العرقي في عام ٢٠١٧، إلى ثقافة الإفلات من العقاب في ميانمار، ويمكننا أن نرى هذا الواقع يحدث الآن بالنسبة للأقليات الأخرى أيضاً.

وبنغلاديش ليست طرفاً في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١. ومع ذلك، فقد فتحنا حدودنا أمام الروهينغيا المضطهدين في مناسبات متعددة على مدى العقود الأربعة الماضية. ونقدر أيما تقدير دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك المساعدات الإنسانية للمشردين الروهينغيا الذين نستضيفهم. ومع ذلك، فإن المساعدة الإنسانية وحدها لا تحل مشكلة الروهينغيا، ولا تساعد في التصدي للتحديات التي تواجهها بنغلاديش كدولة مضيفة.

فالمطلوب هو إيجاد حل سياسي. لقد نشأت الأزمة في ميانمار، وحلها يجب التوصل إليه في ميانمار. ولا نزال نعمل على الصعيد الثنائي مع ميانمار بحسن نية لتحقيق تلك الغاية. وبنفس الروح، تواصلنا مع بلدان المنطقة ومنظماتها والتمسنا دعمها. لقد وضعنا ثقتنا في الأمم المتحدة. ووقف رئيس وزراء بلدي أمام الجمعية العامة وناشد المجتمع الدولي أن يتولى الإشراف على جهودنا الثنائية. وللأسف، لم يحرز أي تقدم حتى الآن في تهيئة الظروف اللازمة للعودة الآمنة للاجئين.

ويدعو القرار ٢٨٧/٧٥ إلى التعجيل بتنفيذ توافق الآراء ذي الخمس نقاط الذي تم التوصل إليه في قمة قادة رابطة أمم جنوب

دائماً واضعو القرار. وهل استمع الوفود إلى كل الآراء والتقييمات المتعلقة بالحالة ونظرت فيها؟

لم يشارك وفدنا قط في مناقشة نص مشروع القرار، رغم أن موقف بيلاروس المبدئي والثابت بشأن جميع القرارات الخاصة ببلدان معينة معروف جيداً. وعلى الرغم من بعض التغييرات الشكلية التي أدخلت على مشروع القرار في اللحظة الأخيرة، فقد ظل جوهره دون تغيير. ونرى أن هذا القرار يظل، بطبيعته، قراراً خاصاً ببلدان بعينها. ففي هذه الفترة الزمنية بالذات وفي هذه القاعة بالذات، كان من المقرر عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن البلدان المتوسطة الدخل. وكان من المقرر لرؤساء الوفود على أعلى المستويات، بمن فيهم وزير خارجية بيلاروس، الإدلاء ببيانات. نحن بلد متوسط الدخل. وبناء على ذلك، شاركنا بنشاط في طرح هذا الموضوع في الأمم المتحدة، وعلقنا آمالاً كبيرة على هذا الحدث، الذي تم شطبه من جدول الأعمال بسهولة وسرعة مذهلتين. وبدلاً من ذلك، عقد اجتماع لمناقشة مشروع قرار بشأن الحالة في ميانمار، وهذا في رأينا، أمر غير مقبول.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أن بيلاروس تدرك الدور الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، ولكن لا يمكن النجاح في تحقيق هذا الهدف وغيره من الأهداف إلا بالالتزام الكامل وغير المشروط بالمبادئ الأساسية لعمل منظمتنا، بما في ذلك الشمولية والانفتاح.

السيدة فاطمة (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): إن القرار الذي اتخذ اليوم بشأن الحالة في ميانمار (القرار ٢٨٧/٧٥) يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لبنغلاديش. فنحن نتشارك الحدود مع ميانمار. ونستضيف أكثر من مليون شخص من شعبها. ولذلك فإن الاستقرار في ميانمار يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لنا، حتى يمكن إيجاد حل دائم لمليون من الروهينغيا الذين نستضيفهم بعد وقوعهم ضحايا لجرائم وحشية. بيد أن ذلك القرار لا يرقى إلى مستوى توقعاتنا. فهو لا يقر بالحاجة الملحة لتهيئة الظروف لعودة الروهينغيا بشكل طوعي وآمن ومستدام.

منظمة المؤتمر الإسلامي والشركاء الآخرين، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي، لمواصلة السعي من أجل التوصل إلى حل مبكر لهذه الأزمة.

السيد عيديد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): لا تزال ماليزيا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في ميانمار بعد استيلاء الجيش على السلطة في ١ شباط/فبراير ٢٠٢١. إن استمرار استخدام العنف المميت ضد المدنيين العزل، والذي أسفر عن سقوط عدد كبير من الضحايا، هو أمر غير مقبول تحت أي ظرف من الظروف. وفي هذا الصدد، دأبت ماليزيا على دعوة جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لإنهاء هذه الحالة المؤسفة فورا.

يجب أن يكون خفض التصعيد وإنهاء العنف من أولوياتنا. وتؤكد ماليزيا من جديد دعمها القوي لعملية السلام الانتقالية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية الشاملة للجميع في ميانمار، مع الاحترام الكامل لآمال وتطلعات أبناء ميانمار.

منذ البداية وماليزيا تتعامل مع تقديم القرار ٢٨٧/٧٥ بروح الرغبة في اتخاذه بتوافق الآراء. وعلى صعيد العملية، كنا نأمل أن يعقد الفريق الأساسي مشاورات أكثر شمولا وانفتاحا وشفافية مع عموم أعضاء الأمم المتحدة.

إننا نقدر الجهود التي يبذلها الفريق الأساسي لإشراك رابطة أمم جنوب شرق آسيا ونلاحظ أن غالبية مقترحات وتعليقات الرابطة قد أُخذت في الاعتبار. هذا أمر هام، لأن ما يؤثر على ميانمار سيظل يؤثر على المنطقة.

وعموما، فإن مضمون القرار يتماشى مع مواقف ماليزيا بشأن هذه المسألة ويسلط الضوء على القضايا الرئيسية التي يتعين معالجتها. على سبيل المثال، يدعو القرار إلى إنهاء العنف والإفراج الفوري عن القادة السياسيين المحتجزين، وهذا أمر حيوي للحوار الوطني الشامل للجميع الذي يفضي إلى المصالحة. كما أننا نقدر تامين القرار لدور الرابطة وإشاراته إلى اجتماع قادة الرابطة ونتائجها.

شرق آسيا (آسيان) والذي لا يتناول مسألة العودة إلى الوطن. وعلاوة على ذلك، استبعدت التعليقات الأخيرة في وسائل الإعلام العامة التي أدلى بها القائد العسكري لميانمار، والذي حضر اجتماع قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إمكانية إجراء أي إصلاح في السياسات، وهو أمر أساسي من أجل عودة الروهينغيا عودة آمنة ومستدامة. وفي هذه الحالة، فإن من الأهمية بمكان أن يشدد القرار ٢٨٧/٧٥ على ضرورة تهيئة بيئة مواتية لعودة الروهينغيا.

وتشترك منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي كل عام في تقديم مشروع قرار، في اللجنة الثالثة، بشأن حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار. ويسلم القرار بأهمية معالجة الأسباب الجذرية لأزمة الروهينغيا ويدعو أيضا إلى اتخاذ إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى حل شامل للتحديات الديمقراطية وغيرها من التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجهها ميانمار. وتعمل قرارات مجلس حقوق الإنسان الشيء نفسه، بما في ذلك القرار الأخير الذي اعتمد في آذار/مارس بعد الانقلاب العسكري في ميانمار (A/HRC/RES/46/21).

ومما يثلج صدورنا أن نرى إقرار الإفادات الصحفية الصادرة عن مجلس الأمن والبيان الرئاسي، بآثار الانقلاب على إعادة مسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات المشردة إلى أوطانهم (S/PRST/2021/5). ولذلك، من المخيب للآمال للغاية أن نرى أن القرار ٢٨٧/٧٥ قد انحرف عن هذا الاتجاه.

وفي حين أننا امتنعنا عن التصويت على هذا القرار اليوم، ستستمر جهودنا من أجل حل أزمة الروهينغيا، بدعم من الجمعية العامة. وقد تلقينا، خلال السنوات الأربع الماضية، تأييدا ساحقا من المجتمع الدولي بشأن مسألة الروهينغيا. وهذه الجهود هي التي أسفرت عن إنشاء آليات متعددة في الأمم المتحدة، مثل مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بميانمار، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، وآلية التحقيق المستقلة لميانمار وغيرها.

وبفضل جهودنا المشتركة اتخذت عمليات المساءلة المتعددة شكلا ملموسا. وستواصل بنغلاديش العمل مع البلدان الشقيقة في

ستواصل ماليزيا السير على طريق الانخراط البناء هذا مع جميع الأطراف ذات الصلة في ميانمار بغية الإسهام في التوصل إلى حل سلمي والعودة إلى الحياة الطبيعية في هذا البلد.

وقد استند تصويتنا اليوم إلى مضمون القرار، الذي نعتقد أنه سيسهم بشكل إيجابي في تحسين الحالة على أرض الواقع. وماليزيا على استعداد للانخراط البناء وحشد الجهود مع المجتمع الدولي من أجل حل الأزمة السياسية الراهنة.

السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشرح تصويتنا على القرار ٢٨٧/٧٥ بشأن الحالة في ميانمار.

إن الهند، بوصفها بلدا يتقاسم حدودا برية وبحرية مع ميانمار، لديها مصالح مباشرة في صون السلم والاستقرار في ذلك البلد. وفي هذا الصدد، ترحب الهند بمبادرة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن ميانمار وتوافق الآراء ذي النقاط الخمس. وستهدف أنشطتنا الدبلوماسية إلى تعزيز هذه الجهود. وندعو أيضا إلى دعم سيادة القانون وإطلاق سراح القادة المحتجزين.

لقد أعرب مجلس الأمن أيضا عن دعمه القوي لدور الرابطة الإيجابية والبناء في تيسير التوصل إلى حل سلمي لدعم شعب ميانمار. كما دعا المجلس إلى زيارة مبكرة للمبعوث الخاص لرئيس الرابطة إلى ميانمار.

لقد كان موقف الهند من الحالة في ميانمار واضحا وثابتا. فلقد أعربنا عن قلقنا البالغ إزاء التطورات في ذلك البلد. وأدنا بشدة استخدام العنف وحثنا على أقصى قدر من ضبط النفس. إننا نؤكد أن الطريق إلى الديمقراطية في ميانمار ينبغي أن يستمر في المضي قدما من خلال عملية انتقال ديمقراطي، والتي أيدتها الهند بثبات. لا يمكن أن تكون هناك عودة إلى الوراء في هذه المسألة. وستواصل الهند العمل على اتخاذ تدابير لتسريع ودعم التحول الديمقراطي في ميانمار حتى يتسنى احترام آمال وتطلعات شعب ذلك البلد بالكامل.

وفيما يتعلق بمسألة إعادة المشردين من ولاية راخين في ميانمار، فإن الهند، بوصفها البلد الوحيد الذي يشترك في حدود طويلة مع كل

وندعو المجتمع الدولي إلى دعم الرابطة والعمل معها على إشراك ميانمار في تنفيذ توافق الآراء ذي النقاط الخمس. ونتطلع أيضا إلى أن يتعاون جميع أصحاب المصلحة في ميانمار مع الرابطة والمبعوث الخاص لرئيس الرابطة إلى ميانمار. كما ترحب ماليزيا بالتقدير الذي ناله الدور الذي تؤديه منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة فيما يتعلق بمسألة الروهينغيا، وننوه بإدراج إشارات إلى محنة الروهينغيا في القرار. لقد تأثرت ماليزيا كثيرا بعدم الاستقرار في ميانمار، ونحن نأوي حاليا حوالي ٢٠٠ ألف نازح من ذلك البلد، معظمهم من الروهينغيا من ولاية راخين. إننا ندعو بقوة إلى العودة الطوعية والأمنة والكرامة للمشردين إلى ميانمار، ونود أن نرى استمرار آلية إعادة التوطين التي وافقت عليها كل من بنغلاديش وميانمار.

ومما له أهمية مماثلة هو دور الأمم المتحدة، كما يجب تيسير زيارة المبعوث الخاص للأمين العام المعني بميانمار. وفي هذا الصدد، ترحب ماليزيا باتخاذ القرار ٢٨٧/٧٥، الذي يبعث برسالة قوية مفادها أن المجتمع الدولي يدعم إرادة شعب ميانمار. كما أنه يكمل الجهود التي يبذلها مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان. وفي حين أن القرار أبعد ما يكون عن الكمال، إلا أنه أتى في الوقت المناسب. ومع ورود تقارير عن استمرار أعمال العنف، نخشى أن يؤدي تدهور الحالة في ميانمار إلى آثار جانبية على المنطقة، بما فيها ماليزيا.

إن علاقة ماليزيا بميانمار تستند إلى فرضية المشاركة البناءة وليس العزلة. لقد كانت ماليزيا من أوائل الدول التي أدركت إمكانات ميانمار لأن تكون جزءا من رابطة أمم جنوب شرق آسيا. فلقد دعونا في عام ١٩٩٧ إلى ضم ميانمار إلى الرابطة، متجاهلين الانتقادات الموجهة من بعض الجهات لأننا نؤمن بقدرة ميانمار على أن تكون شريكا مسؤولا يسهم إسهاما إيجابيا في الرابطة.

إن انخراطنا البناء هذا قد أتاح لماليزيا أن تشارك بشكل وثيق مع ميانمار، على الصعيد الثنائي وفي إطار الرابطة، بما في ذلك بشأن المسائل الحساسة. وقد اعتمد نهج مماثل فيما يتعلق بقرار اللجنة الثالثة بشأن حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وأقليات أخرى في ميانمار.

في ميانمار. وعليه اضطرت الهند إلى الامتناع عن التصويت على القرار ٢٨٧/٧٥.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): ما فتئت الصين تتابع عن كثب التطورات في ميانمار وتعمل بنشاط مع الأطراف وتشارك مشاركة بناءً في مناقشات المجلس ذات الصلة وفي توافق مشترك للآراء تحقق في المجلس. وتأمل الصين مخلصاً أن تحل جميع الأطراف في ميانمار خلافاتها عاجلاً من خلال الحوار السياسي وضمن الإطار الدستوري والقانوني وتتجنب تكرار العنف وتستعيد الاستقرار الاجتماعي في البلد وتستأنف العملية الانتقالية الديمقراطية في موعد مبكر.

وفي الآونة الأخيرة، ترأس وزير خارجية بروناي إريوان يوسف والأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ليم جوك هوى وفدا زار ميانمار مع التركيز على تبادل الأفكار حول تنفيذ توافق الآراء الذي تحقق في جلسة خاصة لقادة الرابطة. وتشكّل هذه الزيارة التي قام بها وفد الرابطة خطوة هامة في تنفيذ توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط، فضلاً عما تحمله من معنى إيجابي.

وخلال اجتماع وزراء الخارجية الذي اختتم لتوه للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لعلاقات الحوار بين الصين والرابطة، أوضحت الصين موقفها المبدئي بشأن الحالة الراهنة في ميانمار. وقد توصلت الصين والرابطة إلى توافق واسع في الآراء.

إن ميانمار فرد من عائلة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتدعم الصين الرابطة في اضطلاعها بدورها البناء في معالجة المسائل الداخلية لميانمار على النحو الواجب. وتؤيد الصين التنفيذ التدريجي لتوافق الآراء المؤلف من خمس نقاط في إطار الرابطة. وستظل الصين على اتصال وثيق مع الرابطة وستواصل الاضطلاع بدور بناءً بطريقتها الخاصة.

وتمثل المسائل الراهنة في ميانمار انحرافاً في عملية انتقالها السياسي. وهي في الأساس مسألة داخلية. وسواء أمكن حلها على

من بنغلاديش وميانمار، لها أكبر مصلحة في حل هذه المسألة في أقرب وقت ممكن. ولقد واصلنا تقديم المشورة إلى شركائنا بشأن الحاجة إلى نهج متوازن وبناء إزاء هذه المسألة. وكان دعمنا تقدمه للناس على الأرض في منطقة كوكس بازار وفي ولاية راخين على حد سواء.

إننا نشيد ببنغلاديش لاستضافتها مليون مشرد على أراضيها. ومن المهم أن يدرك ويفهم المجتمع الدولي العبء الإنساني الذي لا تزال بنغلاديش تتحمله والجهود التي تبذلها لضمان رفاة المشردين. ومن المهم أيضاً أن يدعم المجتمع الدولي - مالياً وبغير ذلك - الجهود التي تبذلها حكومة بنغلاديش. علاوة على ذلك، ينبغي التعجيل بالجهود الرامية إلى إعادة المشردين الموجودين حالياً في بنغلاديش إلى ولاية راخين في ميانمار. إننا ندعو كلا الجانبين إلى المشاركة بنشاط في هذا الصدد. وبصفتنا جارا مباشرا لميانمار وصديقاً مقرباً لشعبها، نحن ندرك الآثار الخطيرة لعدم الاستقرار السياسي واحتمال امتداد عدم الاستقرار هذا إلى ما وراء حدود ميانمار.

ما فتئت الهند تدعو إلى قدر أكبر من المشاركة بهدف تحقيق الحل السلمي لجميع المسائل. وهناك بالفعل مبادرة جارية تحت رعاية رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ومن المهم أن نقدم الدعم لجهود الرابطة هذه.

خلال المناقشات التي جرت بشأن القرار ٢٨٧/٧٥، انخرطنا بروح الرغبة في إيجاد طريق بناء وعملي للمضي قدماً، وعليه فقد أطلعنا الذين أعدوا القرار على اقتراحاتنا. ومع ذلك، نجد أن آراءنا لم بجسدها المشروع الذي كان قيد النظر لاعتماده اليوم. ونود أن نكرر التأكيد على أن اتباع نهج تشاوري وبناء يشرك البلدان المجاورة والمنطقة لا يزال مهماً في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي إلى الحل السلمي للمسألة. ونأمل أن يكون عدم وجود تأييد للقرار من جميع البلدان المجاورة ومن عدة بلدان في المنطقة نفسها بمثابة جرس إنذار لمن اختاروا اتباع نهج عمل متسرع.

ولذلك لا نرى أن تقديم القرار لاعتماده في هذه المرحلة كان موافقاً للدفع بجهودنا المشتركة الرامية إلى تعزيز العملية الديمقراطية

شرق آسيا، رغبة شعب ميانمار وأصوات أفرادها. ومن الضروري أن يكون هناك تفاعل مع جميع الجهات المعنية في ميانمار، ولا سيما ممثلو حكومة الوحدة الوطنية والمنظمات العرقية وجماعات المجتمع المدني.

ثانياً، لا يتضمن القرار بعض العناصر الهامة، مثل فرض حظر على الأسلحة. فالجيش يقتل المدنيين الأبرياء والمتظاهرين السلميين بأسلحة فتاكة ومدفعية ثقيلة، وكليهما مستورد. وهنا أناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول التي تُصدر الأسلحة إلى جيش ميانمار، أن تكف عن بيعها إليه فوراً. ويمكن اعتبار بيع الأسلحة إلى جيش قاتل بمثابة تقديم العون إلى الجيش لارتكاب جرائم خطيرة وتحريضه عليها، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي وجرائم الحرب والإبادة الجماعية.

ثالثاً، يكتسي الوقت أهمية جوهرية بالنسبة لشعب ميانمار إذا أُريد إنقاذ حياة المدنيين الأبرياء واستعادة الديمقراطية في البلد. ونشعر بخيبة أمل كبيرة لأن اعتماد هذا القرار المُخفف استغرق ما يقرب من ثلاثة أشهر، على الرغم من إغفال العديد من النقاط الهامة التي يمكن أن تنقذ حياة شعب ميانمار. وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٢١، ناشدت المجتمع الدولي من هذا المقعد ذاته، في جلسة عامة غير رسمية، أن يتخذ أقوى إجراء ممكن لإنهاء الانقلاب العسكري على الفور. وفي أول ١٠٠ يوم تلت ذلك النداء، قُتل ما يقرب من ٩٠٠ شخص، من بينهم العديد من الشباب والأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم سبع سنوات. وقد أشار شعب ميانمار بأنه لو كان المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، قد اتخذ إجراءات حاسمة في الوقت المناسب ضد الجيش، لحال ذلك دون إزهاق أرواح أكثر من ٨٠٠ مدني بريء.

رابعاً، من المهم للغاية ألا يدعم أي بلد الجيش ومجلس إدارة الدولة في ميانمار بأي شكل من الأشكال، سواء عن قصد أو غير قصد أو بشكل مباشر أو غير مباشر. فمن شأن هذا الدعم أن يشجع الجيش ومجلس إدارة الدولة على ارتكاب المزيد من الفظائع والأعمال اللاإنسانية ضد شعب ميانمار. وقد أحرقت قوات الجيش في ميانمار مؤخراً قرية كينما بأكملها في الجزء الأوسط من ميانمار، وقُتل حرقاً من

النحو الصحيح في نهاية المطاف أم لا، فإن ذلك يتوقف بشكل أساسي على ميانمار نفسها. وقد أثبت التاريخ أن الضغط الخارجي الأعمى أو فرض الجزاءات على ميانمار ليسا غير فعالين فحسب، بل على العكس تماماً، قد يؤديان إلى تفاقم المسألة وإلحاق الضرر في نهاية المطاف بشعب ميانمار.

ونأمل أن تتمكن جميع الأطراف من التقييد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، والعمل بموجب الشرط المسبق المتمثل في احترام سيادة ميانمار واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدةها الوطنية، والتخلي بالموضوعية والنزاهة، ودعم جهود بلدان المنطقة، وتجنب الجزاءات الانفرادية والتدخل غير الملائم، فضلاً عن تهيئة بيئة خارجية مواتية للمصالحة السياسية الداخلية في ميانمار.

لقد عارضت الصين دوماً اتخاذ الجمعية العامة قرارات خاصة ببلدان محددة. ولم يجر أعضاء الأمم المتحدة على عمومهم مناقشات ومشاورات كافية بشأن مشروع القرار الذي اعتمد اليوم بوصفه القرار ٢٨٧/٧٥. وهو يفتقر إلى الشفافية والشمول ويحتوي على بعض العناصر غير البناءة، مما جعل من الصعب على الصين قبول القرار. وبناء على ما تقدم، امتنعت الصين عن التصويت على القرار ٢٨٧/٧٥.

السيد كياو مو تون (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أود بدايةً أن أشكر ممثلي ليختتشتاين والاتحاد الأوروبي، والفريق الأساسي لمشروع القرار الذي اعتمد لتوه بوصفه القرار ٢٨٧/٧٥ وكذلك مقدميه على جهودهم وعملهم الشاق من أجل اعتماد القرار بسلاسة. وأود أن أشكر أيضاً جميع الوفود التي أيدت القرار.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر النقاط التالية. أولاً، أيدت ميانمار القرار بالتصويت مؤيدة له، لأننا نرى أنه سيسهم، إلى حد ما، في الضغط على الجيش لوقف أعماله اللاإنسانية في ميانمار ومواصلة تعزيز جهود الشعب الرامية إلى استعادة الديمقراطية في البلد.

بيد أن ذلك القرار أقل بكثير من مستوى توقعاتنا. فدائماً ما تمنى شعب ميانمار أن يحترم المجتمع الدولي، بما في ذلك رابطة أمم جنوب

المدنيين العزل. إنه أمر يدعو إلى الأسف الشديد وغير مقبول تحت أي ظرف من الظروف. وندعو السلطات العسكرية في ميانمار إلى وضع حد لمزيد من العنف وسفك الدماء، وندعو جميع الأطراف إلى أن تمتنع عن تصعيد التوترات. كما ندعو إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، بمن فيهم الأجانب، وإلى إجراء مفاوضات هادفة وحوار بين جميع الأطراف.

وقد صوتت سنغافورة مؤيدة القرار ٢٨٧/٧٥، إذ أنه يعترف بالدور المركزي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ويدعو جميع أصحاب المصلحة في ميانمار إلى التعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا والمبعوث الخاص لرئيس الرابطة أو المبعوثين الآخرين للرابطة من أجل التنفيذ السريع والكامل لتوافق الآراء ذي النقاط الخمس الذي تم التوصل إليه في اجتماع قادة الرابطة في ٢٤ نيسان/أبريل.

وتتماشى العناصر الرئيسية للقرار مع موقف سنغافورة بإنهاء العنف وبدء عملية حوار سياسي حقيقي ومصالحة وطنية في ميانمار. ونؤيد الدعوات إلى تقديم مساعدة إنسانية من دون عوائق للوصول بأمان إلى المحتاجين. ويتماشى القرار كذلك مع موقفنا المتمثل في تقديم دعم قوي لجهود المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار.

وستواصل سنغافورة بذل كل ما في وسعها لدعم الجهود التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمين العام والإسهام فيها لتيسير العودة إلى الحياة الطبيعية والسلام والاستقرار في ميانمار. غير أنه يجب أن تكون هناك أيضا رغبة حقيقية داخل ميانمار في إجراء حوار ومفاوضات ومصالحة ذات مغزى. ونأمل أن تسود الحكمة والحس السليم، ونحن على استعداد للقيام بدورنا.

السيدة سليمان (بروني دار السلام) (تكلمت بالإنكليزية): لقد شهدنا للتو اتخاذ القرار ٢٨٧/٧٥ المعنون "الحالة في ميانمار"، وتشترك بروني دار السلام المجتمع الدولي قلقه إزاء الحالة في ذلك البلد، لا سيما بشأن التقارير المتعلقة بالوفيات وتصاعد العنف.

وترحب بروني دار السلام، بصفتها الرئيسة الحالية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بالدعم المقدم إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا

لم يتمكنوا من الفرار. وذلك غير مقبول بالنسبة لنا، ولا ينبغي بالتأكيد أن يكون مقبولا لدى المجتمع الدولي.

وأخيرا، يتعين على المجتمع الدولي والأمم المتحدة اتخاذ إجراءات قوية وحاسمة على الفور لإنقاذ حياة أفراد شعب ميانمار وإنهاء وحشية الجيش وأعماله اللاإنسانية في البلد. ولذلك أحث مجلس الأمن على النظر بجدية في الأزمة في ميانمار واتخاذ أقوى الإجراءات الممكنة وأكثرها حسما ضد الجيش ومجلس إدارة الدولة دون مزيد من التأخير.

السيد فونغوريكو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعلل امتناعنا عن التصويت على القرار ٢٨٧/٧٥ بشأن الحالة في ميانمار على النحو التالي.

تابعت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية - بوصفها جارة مباشرة تتقاسم حدودا مشتركة مع ميانمار، وكعضو زميل في رابطة أمم جنوب شرق آسيا - الحالة والتطورات الأخيرة في ميانمار عن كثب. ويرحب وفد بلدي بما أدرج في القرار من عناصر متعلقة بعقد اجتماع قادة الرابطة في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٢١ ونتأمله. غير أننا نرى أنه لا تزال هناك صياغات في النص لا تتماشى مع الممارسة السابقة لقرارات الجمعية العامة، بالنظر إلى أن ولايات الجمعية العامة وقراراتها تختلف عن ولايات وقرارات مجلس الأمن أو مجلس حقوق الإنسان.

فقد كنا نرغب منذ البداية في أن يتخذ القرار ٢٨٧/٧٥ بتوافق الآراء، أي بدون تصويت، حتى يمكنه أن يبعث بإشارة إيجابية إلى المجتمع الدولي الأوسع وبالتالي لا يظهر انقساما بل يهيئ بيئة مواتية لكفالة إيجاد حل سلمي للحالة القائمة في ميانمار، والأهم من ذلك، يساعد على دعم جهود الرابطة الجارية ولا يقوضها، ولا سيما التنفيذ الكامل لتوافق الآراء ذي النقاط الخمس الذي تم التوصل إليه خلال اجتماع قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): لقد اتخذت سنغافورة موقفا واضحا ومتسقا بشأن الحالة في ميانمار منذ بداية التطورات في ١ شباط/فبراير ٢٠٢١. فنحن نعارض بشدة استخدام القوة المميتة ضد

أن يواصل العمل مع ميانمار وأن يهيئ بيئة مواتية لتحقيق هذا الهدف، عملاً بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إننا نفهم أن القرار الذي اتخذناه اليوم ليس كاملاً وأنه لا يعكس الصورة الكاملة للحالة في الميدان، ولكننا صوتنا مؤيدين القرار للإعراب عن التزامنا القوي بالجهود الرامية إلى المساعدة على تيسير خفض التصعيد وبدء الحوار والمصالحة. إن صوتنا المؤيد هو تفضيل للمشاركة على عدم المشاركة، وللتعاون على المواجهة، وللتقوية على عدم الثقة.

فميانمار عضو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وسنبذل قصارى جهننا، مع جميع أعضاء الرابطة الآخرين، لمساعدة ميانمار على تجاوز هذه الفترة الصعبة لصالح شعب ميانمار ومن أجل السلام والاستقرار والازدهار في منطقتنا.

السيدة الشارخي (الجزائر) (تكلمت بالإنكليزية): أخذ وفد بلدي الكلمة لشرح موقفه بعد التصويت على القرار ٢٨٧/٧٥.

في البداية، أود أن أشكر أعضاء الفريق الأساسي وأن أعرب عن تقديري لمساعدتهم الرامية إلى استيعاب المواقف والتعليقات والشواغل التي أعرب عنها، والتي أدت إلى اتخاذ هذا القرار المنقح المعنون "الحالة في ميانمار".

إننا نعتقد أنه كان من الممكن بذل المزيد من الجهود لكفالة اتخاذ القرار بتوافق الآراء. وكان يمكن له أن يشكل رسالة قوية للوحدة والتفاهم المشترك بين أعضاء الجمعية العامة لمعالجة الحالة في ميانمار، عاكساً جميع الآراء، ولا سيما آراء أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التعاون الإسلامي. ويشارك وفد بلدي أعضاء الجمعية العامة الآخرين في الإعراب عن تضامنه مع شعب ميانمار وفي دعوة جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ما يمهد الطريق للتوصل إلى حل ديمقراطي في ميانمار.

غير أن الجزائر امتنعت عن التصويت على هذا القرار، تمسحياً مع موقفها المبدئي من القرارات الخاصة ببلدان معينة التي تتخذها

كما هو مبين في الفقرتين الرابعة والخامسة من الديباجة والفقرة ٣ من منطوق القرار. وستواصل الرابطة الاضطلاع بدور إيجابي وبناء في تيسير التوصل إلى حل سلمي لصالح شعب ميانمار وسبل عيشه، بما في ذلك التنفيذ الكامل لتوافق الآراء ذي النقاط الخمس الذي اعتمد في اجتماع قادة الرابطة في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٢١.

كما نود أن نعيد تأكيد موقفنا المعلن عنه في بيان رئيس الرابطة بشأن التطورات في جمهورية اتحاد ميانمار، الصادر في ١ شباط/فبراير ٢٠٢١، والبيان الرئاسي الصادر عن الاجتماع الوزاري غير الرسمي للرابطة في ٢ آذار/مارس ٢٠٢١، والبيان الرئاسي الصادر عن اجتماع قادة الرابطة في ٢٤ نيسان/أبريل، علاوة على البيانين الوطنيين اللذين أدلت بهما بروني دار السلام خلال الدورة التاسعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في ١٢ شباط/فبراير والجلسة غير الرسمية للجمعية العامة للنظر في الإحاطة التي قدمتها المبعوثة الخاصة للأمين العام بشأن ميانمار في ٢٦ شباط/فبراير، وبيانها بشأن التطورات في جمهورية اتحاد ميانمار في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٢١.

السيد دانغ (فيتنام) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إعطائي الكلمة لتعليق موقفنا بعد التصويت على القرار ٢٨٧/٧٥.

إن موقف فيتنام من هذه المسألة واضح وثابت. وحرصاً على الوقت، لن نكرر التأكيد على جميع جوانب موقفنا، ولكننا سنشدد على ما يلي.

يظل يساورنا قلق بالغ إزاء الاشتباكات والهجمات التي أودت بحياة عدد كبير من الناس خلال الأسابيع القليلة الماضية في جميع أنحاء ميانمار. فيجب حماية شعب ميانمار من خطر اندلاع حرب أهلية شاملة. ولذلك فإننا نكرر دعوتنا لجميع الأطراف في ميانمار إلى الوقف الفوري للعنف واستعادة الثقة والدخول في حوار والسعي إلى المصالحة وتنفيذ توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في اجتماع قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في نيسان/أبريل. وينبغي للمجتمع الدولي

أخيراً، أود أن أؤكد مجدداً دعم الجزائر لجهود منظمة التعاون الإسلامي الرامية إلى حماية أقلية الروهينغيا المسلمة التي تأثرت بالحالة الراهنة في ميانمار. وندعو إلى ضمان سلامة وأمن الروهينغيا ونرحب بجهود المجتمع الدولي لإيجاد حل دائم لأزمة اللاجئين التي يواجهونها في هذا السياق الصعب.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تتم حالياً متابعة الوضع السياسي الداخلي الراهن في ميانمار بعناية فائقة في روسيا. نرى أن هذا الوقت العصيب في البلد هو الوقت الذي يتعين فيه على الأطراف المتحاربة أن تتحلّى بأقصى قدر من ضبط النفس وأن تتجنب استخدام القوة.

ونرى أن المهمة الأساسية هي إجراء حوار بناء بهدف دفع مجتمع ميانمار قدماً نحو المصالحة الوطنية. ومن المؤكد أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ستؤدي دوراً خاصاً في عملية الحل السلمي. وقد أكد مؤتمر القمة المعقود في جاكرتا ذلك بوضوح. ونرحب ببيان رئيس الرابطة الصادر في ٢٤ نيسان/أبريل، فضلاً عن توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط. وهو مثال واضح على الجهود العملية الفعالة التي تبذلها القوى الإقليمية لتحقيق السلام في ميانمار. ونعتقد أن تنفيذ المبادرات المكرسة في توافق الآراء، بما في ذلك تعيين مبعوث خاص لرئيس الرابطة، سيساعد، بدعم من الأمين العام للأمم المتحدة، على تطبيع الحالة في البلد تدريجياً.

لقد شعرنا بالحيرة في هذا السياق لتعميم مشروع قرار بشأن ميانمار في الجمعية العامة. ونعتقد أن من شأن وضع قرار خاص ببلد محدد في الجمعية العامة أن يطمس خطوط تقسيم العمل بين أجهزة منظومة الأمم المتحدة. وقد أدرجت هذه المسألة بالفعل في جدول أعمال مجلس الأمن الذي تؤكد المداولات العادية للمجلس بشأنها. وفي صباح اليوم عقد مجلس الأمن آخر جلسة له بشأن الحالة في ميانمار (S/PV.8800).

وأود أيضاً أن أعرب عن خيبة أمني العميقة وحيرتي إزاء الطريقة التي صيغ بها القرار ٢٨٧/٧٥ ولا سيما عدم رغبة القائمين

الأمم المتحدة. وفي الواقع تعتقد الجزائر أنه يجب أن تسترشد الجمعية العامة وجميع الأجهزة والآليات الأخرى التابعة للأمم المتحدة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة دائماً.

ونذكر بأن الجمعية العامة ينبغي أن تتيح فرصة للسعي إلى مزيد من الحوار والتعاون البناء مع جميع الوفود بطريقة جماعية وشاملة بعيداً عن التسييس والانتقائية. ولذلك ينبغي ألا تكون منبرا لمناقشة الشؤون الداخلية لأي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، نعلم أن اتخاذ القرار ٢٨٧/٧٥ قد تم بعد اجتماع قادة الرابطة المعقود في جاكرتا في ٢٤ نيسان/أبريل لمناقشة الحالة في ميانمار في جملة أمور. ونعتقد أنه كان ينبغي أن تكون الجهود الإقليمية والدور الذي يؤديه أعضاء الرابطة في صميم هذا القرار.

إذ أقول ذلك، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب باعتماد قرارات توافقية رئيسية خلال مؤتمر قمة جاكرتا كانت تهدف إلى السعي إلى حل سلمي لصالح شعب ميانمار. لقد كان قرار تعيين مبعوث خاص لرئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا والزيارة القادمة التي سيقوم بها المبعوث إلى ميانمار إلى جانب ممثلي بلدان المنطقة، خطوة إيجابية نحو جهود الوساطة والحوار. وينبغي أن ترحب به الجمعية العامة وتؤيده بوصفه مظهراً للملكية الوطنية والإقليمية للمسائل المتصلة بالسلام والأمن والانتقال الديمقراطي.

وتعتقد الجزائر أن القرار ٢٨٧/٧٥ كان ينبغي أن يبيّن أكثر على اعتراف الأمم المتحدة بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التعاون الإسلامي في وضع ملائم يمكنها من فهم الأسباب الجذرية للنزاع في مناطقها وتعزيز تدابير بناء الثقة والحوار السياسي على مختلف المستويات. وما برح وفد بلدي يؤكد دائماً دور المنظمات الإقليمية في جهود بناء السلام ويؤيده، مع التسليم بأن لديها ميزة نسبية في تعزيز بناء الثقة والحوار وفي مساعدة الدول الأعضاء على منع النزاعات وحلها سلمياً. ونرى في هذا الصدد أن مؤتمر قمة جاكرتا قد مهد طريقاً واعداً للحوار البناء مع جميع الأطراف المعنية في ميانمار.

”الحالة في ميانمار“. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يبدي الملاحظات التالية:

سعى وفد بلدي على الرغم من عدم وضوح سير المفاوضات من قبل مقدمي مشروع القرار إلى إيجاد صيغة متوازنة تأخذ في الاعتبار شواغل جميع الدول المعنية بهذه الأزمة، حيث أغفل مشروع القرار جوانب مهمة تتعلق بالأزمة الإنسانية التي تعاني منها أقلية الروهينغيا المسلمة والأقليات الأخرى في ميانمار.

ولا يمكن تجاهل أن الأزمة السياسية الحالية في ميانمار قد أدت إلى تفاقم الوضع الإنساني المرير الذي تتعرض له أقلية الروهينغيا المسلمة، الأمر الذي يقلل من احتمال عودة هؤلاء اللاجئين بشكل آمن من المخيمات المنتشرة. ومن هذا المنطلق طلب وفد بلدي ووفود بلدان أخرى من مقدمي مشروع القرار بتضمين المشروع إشارة واضحة إلى أقلية الروهينغيا المسلمة المضطهدة في فقرات المنطوق لتعكس من خلالها خطورة الوضع الإنساني لهذه الفئة من السكان.

يطالب وفد بلدي ميانمار بتحمل مسؤولياتها تجاه أقلية الروهينغيا المسلمة والإنهاء الفوري لجميع أعمال العنف وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. كما نطالب باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإنصاف الضحايا، ووضع حد لإفلات جميع المتورطين في انتهاك القانون الدولي الإنساني من العقاب.

يؤكد وفد بلدي مجدداً على موقف المملكة العربية السعودية الثابت في دعم مسلمي الروهينغيا، وندعو إلى ضمان سلامتهم وأمنهم والاعتراف بحقوقهم الأساسية، بما في ذلك حقهم في المواطنة الكاملة وخلق الظروف المواتية لعودتهم الطوعية والأمنة والكرامة، ومنحهم كامل حقوق المواطنة وإعادة إدماجهم في المجتمع.

السيد كي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): امتنعت كمبوديا عن التصويت على القرار ٢٨٧/٧٥ المعنون ”الحالة في ميانمار“، والذي اتخذ في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال المعنون ”منع نشوب النزاعات المسلحة“، وتود أن تعرب عن الآراء التالية:

على الصياغة في مناقشتها بصورة مستفيضة وبشكل أعم، الأمر الذي لا يمكن تفسيرها إلا على أنها محاولة لإخفاء حقيقة أن النص لا يراعي تماماً آراء جميع الدول الأعضاء. وقد تم التأكيد على هذا القصور بوضوح في البيانات التي أدلى بها الزملاء الذين تكلموا قبلي. وفيما يتعلق بمضمون القرار، فنحن مضطرون إلى ملاحظة أن القائمين على الصياغة لم يتمكنوا من اتباع نهج متوازن أو إظهار مستوى مناسب من الفهم لتعقيد الواقع الحالي في ميانمار وطابعه المتعدد الأوجه. وبدلاً من ذلك، يحاول النص تعزيز المواقف الوطنية أحادية البعد لبعض الدول الأعضاء.

وتقر هذا القرار ٢٨٧/٧٥ بالذات بسبب طابعه الميسر. والواقع أن بعض أجزائه متحيزة علناً أو لا صلة لها بالواقع. ويركز القرار على انتقاد السلطات في ني بي تاو مع إهمال المسائل ذات الصلة بالتأثير على الأحداث الجارية من قبل الجهات الفاعلة الأخرى في العمليات السياسية الداخلية في ميانمار. ولدينا اقتناع راسخ بأن مثل هذه الوثائق لا تؤدي إلا إلى زرع الخلافات في الجمعية العامة. وهذا ما رأيناه بوضوح تام خلال جلستنا اليوم.

وما زلنا نرى أن مهمة المجتمع الدولي تتمثل في مساعدة ميانمار على إيجاد مخرج من الأزمة الراهنة. ومن الشروط المسبقة للجهود المبذولة الالتزام المستمر بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة والطابع المحايد للجزاءات والتخلي عنها وممارسة الضغط السياسي والدبلوماسي، الأمر الذي لم ينجح إلا عن دفع ميانمار نحو نزاع أهلي شامل.

وفي ضوء ما تقدم، لم يتمكن الاتحاد الروسي من تأييد مشروع القرار المقدم من قبل الفريق الأساسي. ونأسف لأن نلاحظ أن القرار ٢٨٧/٧٥ لن يساهم في الجهود الرامية إلى تقديم مساعدة دولية بناءة تهدف إلى تسوية الحالة في ميانمار.

السيد محرم (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): امتنعت المملكة العربية السعودية عن التصويت على القرار ٢٨٧/٧٥ المعنون

السيدة الشامسي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): لا تزال الإمارات العربية المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية وأثر التطورات الأخيرة في ميانمار على المعاناة المستمرة لأقلية الروهينغيا المسلمة، بما في ذلك على من شردوا من ديارهم.

إن دور منظمة التعاون الإسلامي حاسم لحماية أقلية الروهينغيا المسلمة وإنهاء معاناتهم. وفي هذا الصدد، تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة من جديد على دعمها للجهود الإقليمية الجارية التي نأمل أن تؤدي إلى حل مستدام.

ونقدر الدور الذي تضطلع به بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تيسير التوصل إلى حل سلمي يدعم شعب ميانمار. وتؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة من جديد تأييدها لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي استجابة لتزايد خطر تفشي مرض فيروس كورونا وغيره من التحديات الصحية الإنسانية.

وفي حين تؤيد الإمارات العربية المتحدة العديد من أحكام القرار ٢٨٧/٧٥، نشير إلى أنه لم يحصل على تأييد توافقي من الدول الأعضاء، كما أن فقرات منطوق القرار لا تتناول بما فيه الكفاية المعاناة التي لا يزال الروهينغيا يواجهونها. ولتلك الأسباب، امتنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

ونستمع الآن إلى البيانات التي يدلي بها عقب اتخاذ القرار.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): مر ١٣٧ يوماً منذ تم الاستيلاء على السلطة في انقلاب على الحكومة المنتخبة ديمقراطياً في ميانمار. غير أن الجمعية العامة لم تتخذ إجراءات للرد على الانقلاب إلا اليوم. وكان المرء يظن أن العنف وتدهور حالة حقوق الإنسان في البلد من شأنهما أن يؤديا إلى رد فعل أسرع من المجتمع الدولي، ولكن الأمر لم يكن كذلك. إن الوقت ترف لا يتمتع به شعب ميانمار.

بالنظر إلى الحالة الراهنة في ميانمار، من المهم جداً أن يركز المجتمع الدولي على تهيئة بيئة مواتية للالتقاء بين الأطراف المعنية للدخول في حوار سلمي، وهو ما سيؤدي، في اعتقادي، إلى إيجاد حل سلمي للبلد.

ومنذ أن نشأت المشكلة السياسية في ميانمار في ١ شباط/فبراير ٢٠٢١، انضمت كمبوديا إلى جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأيدت باستمرار بيان رئيس الرابطة الصادر في ١ شباط/فبراير وبيان رئيس الرابطة الصادر عن الاجتماع الوزاري غير الرسمي للرابطة في ٢ آذار/مارس ٢٠٢١.

ويود وفد بلدي أن يؤكد أن توافق الآراء الذي اتفق عليه زعماء الرابطة في اجتماعهم في جاكرتا في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٢١ هو نتيجة هامة ستمهد الطريق نحو الحوار السلمي والمصالحة بين الأطراف المعنية، وكذلك نحو تخفيف حدة التوتر وإنهاء العنف. وبناء على ذلك، أدعو المجتمع الدولي إلى دعم تنفيذ توافق الآراء ذي النقاط الخمس.

ووفقاً لميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا وميثاق الأمم المتحدة، تؤيد كمبوديا تماماً حل المشكلة السياسية في ميانمار بالوسائل السلمية، وتأمل أن تعود الحالة في ميانمار قريباً إلى طبيعتها وسلامها واستقرارها.

السيدة نصر الله (العراق) (تكلمت بالإنكليزية): صوت العراق مؤيداً للقرار ٢٨٧/٧٥ المعنون "الحالة في ميانمار" الذي اتخذته الجمعية العامة اليوم.

ويكرر العراق موقفه الداعم لشعب الروهينغيا المسلم. غير أن العراق يرى أنه لا الصياغة الحالية بشأن الروهينغيا المسلمين ولا القرار بشكل عام يلبي توقعاتنا ولا ينقل الوضع على أرض الواقع بشكل صحيح. وكان ينبغي تسليط مزيد من الضوء في النص على معاناة الروهينغيا المسلمين، حيث أن هناك بالفعل قلقاً بالغاً من أن التطورات على أرض الواقع قد تعوق عملية إعادة مسلمي الروهينغيا إلى وطنهم بشكل آمن ومستدام.

وعلاوة على ذلك، يود العراق أن ينأى بنفسه عن الفقرة التاسعة عشرة من ديباجة القرار.

المبعوثة الخاصة للأمين العام حق الدخول الفوري إلى ميانمار حتى تتمكن من الاضطلاع بولايتها على نحو شامل وحر ودون عراقيل. وتؤيد كوستاريكا أيضاً تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية في الجرائم التي تدخل في نطاق ولايتها القضائية وتتطلع إلى النتائج التي ستوصل إليها. إن جعل الضحايا محور الاهتمام ومنحهم مركزهم الخاص في تصميم وتنفيذ العدالة أمران حاسمان لضمان المساءلة الناجحة.

ثالثاً، تسلط كوستاريكا الضوء مرة أخرى على دور الشباب البورمي في الدفاع عن الديمقراطية في بلدهم. إن ميانمار بلد فتي، مثل العديد من البلدان في منطقتها. وهناك نحو ١٠ ملايين طالب من بين مواطنيها البالغ تعدادهم ٥٣ مليون نسمة. وللأسف، فقد استهدف المجلس العسكري مدارسهم وأوقف دروسهم وفصل معلمهم.

وبالنسبة لهؤلاء الطلاب، يمكن أن يكون للاحتجاج السلمي في الشوارع عواقب وخيمة. فيجب أن نحذو حذوهم وأن نحميهم.

إن الملايين من إخوتي وأخواتي - بكل تنوعهم العرقي والديني والإقليمي - يواصلون بشجاعة تحدي الانقلاب العسكري الذي يحاول حرمانهم من تحقيق مستقبل سلمي وديمقراطي. إن المجلس العسكري الحاكم ليس وجه ميانمار. إنه غير شرعي في أصله وشكله ووظيفته. فالمجلس يواصل قتل الأطفال واحتجازهم، ونشر الأسلحة العسكرية ضد المدنيين، والاعتداء على العاملين في المجال الطبي، وسجن الصحفيين، واستخدام الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري لبث الخوف في قلوب المتظاهرين المناهضين للانقلاب، فضلاً عن اضطهاد المعارضة السياسية والمدافعين عن حقوق الإنسان.

يجب أن نتخذ إجراءات فورية وحاسمة ضد المجلس العسكري الحاكم. إننا نعلم بالفعل أن الانتظار على استحياء أو إصدار إدانات شفوية أمر غير كاف. يجب أن نبرهن من خلال قرارات، مثل القرار الذي اعتمد للتو، على أن المجالس العسكرية لا يمكنها أن تقوم بالاعتداء والهجوم والاعتقال في طريقها لاكتساب الشرعية - في ميانمار أو في أي مكان آخر في العالم.

السيد كيسيليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تدين أوكرانيا بأشد العبارات الانقلاب العسكري والإطاحة بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً في

وليس من مصلحة أحد أن يستمر المجلس العسكري. إن التزام الصمت - أو التحدث بصوت خجول - يمكن من انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار ويشجعها ويرسخها. وترفض كوستاريكا التزام الصمت. ولهذا السبب، شاركت كوستاريكا في تقديم القرار الذي اتخذناه اليوم (القرار ٢٨٧/٧٥) وصوتت مؤيدة له، ونأمل أن يكون عنصراً أساسياً في تعزيز الاستقرار وحقوق الإنسان والسلام بجميع جوانبه في ميانمار.

وتود كوستاريكا، بتأييدها لهذا القرار، أن تؤكد على ثلاثة جوانب: أولاً، تحث كوستاريكا على الوقف الفوري لتوريد جميع الأسلحة والذخائر والمعدات ذات الصلة إلى المجلس العسكري أو بيعها أو نقلها له بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويعتمد المجلس العسكري على الأسلحة التي يواصل بعض أعضاء المجتمع الدولي توفيرها له ويستخدمها يومياً. وتطلق هذه الأسلحة الرصاص على أعين الأطفال أو ترتد عند ارتطامها بأجساد الشباب. إنها تنتشر الرعب وتدفع الأقليات العرقية لعبور الحدود وتحشر النساء في خانات ضحايا الإيذاء الجنسي. والاستمرار في تزويد المجلس العسكري بالأسلحة هو بمثابة منحه صكاً مفتوحاً لارتكاب أعمال عنف.

وكما يقتضي القانون الدولي ومعاهدة تجارة الأسلحة، يجب أن تتوقف فوراً عمليات نقل الأسلحة والذخائر والمعدات إلى ميانمار أو أي منطقة نزاع. ووقف عمليات النقل هذه هو أحد أوضح الطرق وأكثرها فعالية لقطع دابر العنف وإرسال رسالة قوية مفادها أن المجتمع الدولي يدين وحشية المجلس العسكري وأنه لن يتسامح مع انتهاكاته الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي غياب قيادة مجلس الأمن، فإن قرارات الحظر الأحادية الجانب مفيدة، ولكن ما نحتاج إليه حقاً هو جهد موحد ومتضافر لوقف تدفقات الأسلحة.

ثانياً، تحث كوستاريكا على أن تكون هناك مساءلة عن جميع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في ميانمار أينما وقعت. ويجب إجراء تحقيق شامل في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومساءلة مرتكبيها لتجنب الإفلات من العقاب. فالإفلات من العقاب فيروس منحرف يلوث كل شيء حوله. وتصر كوستاريكا أيضاً على منح

يكون أقوى كرسالة إلى المجلس العسكري، طرحته بيلاروس للتصويت، التي تتمثل بتلك النقطة الحمراء الوحيدة على الشاشة أمامنا. ويجدر ذكر إشارة البلد الوحيد الذي صوت معارضا للقرار إلى دور مجلس الأمن، بما في ذلك في ضوء ترشيح ذلك البلد لعضوية مجلس الأمن. إن نتائج التصويت اليوم غنية عن البيان. وينبغي لجميع الأنظمة الديكتاتورية أن تصبح وحيدة في هذه القاعة، وسوف تشعر بذلك في نهاية المطاف.

وبالنظر إلى عدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ إجراء ذي مغزى بسبب موقف المشتبه فيه المعتاد - الاتحاد الروسي - تأمل أوكرانيا أن يمثل القرار الذي اعتمده مؤخرا ردا حاسما في الوقت المناسب من جانب المجتمع الدولي يسهم في التسوية السلمية للحالة في ميانمار. وأخيرا، نود أن نؤكد من جديد دعم أوكرانيا الثابت لسيادة ميانمار واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية.

السيدة سيدانو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية):
في البداية، تود الجمهورية الدومينيكية أن تعرب عن قلقها ورفضها للهجمات العشوائية التي شوهت خلال الأشهر السابقة لاجتماع اليوم ضد المدنيين في ميانمار، بمن فيهم المحتجون السلميون والنساء والشباب والأطفال. كما نؤكد من جديد الإعراب عن قلقنا العميق إزاء الاحتجاز التعسفي لأعضاء الحكومة والصحافة وندعو إلى الإفراج عنهم فوراً. إن ميانمار تعيش حالياً شهرها الرابع من الأزمة. ويشكل استمرار الهجمات على المدنيين انتهاكا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ولذلك، وعلى الرغم من أن رد منظمنا على تلك الانتهاكات قد استغرق وقتاً طويلاً، فإننا نعتقد أننا اليوم نتخذ خطوة هامة إلى الأمام لتدارك صمتنا الطويل بطريقة ما في وجه الضحايا، بمن فيهم الأطفال، الذين فقدوا أرواحهم وآلاف الأشخاص الذين احتجزوا.

إن الحالة اليوم أكثر خطورة. ومن الضروري تهيئة الظروف لإجراء حوار، بهدف وحيد يتمثل في العودة الفورية إلى سيادة القانون واحترام الحريات الأساسية، مما يؤدي إلى تهيئة آفاق أكثر استقراراً وخيراً وسلاماً لميانمار.

ميانمار، وكذلك استخدام القوة المفرطة والمميّنة، مما أدى إلى وقوع إصابات ووفيات في صفوف المتظاهرين السلميين وأفراد المجتمع المدني، بمن فيهم النساء والشباب والأطفال. وفي هذا الصدد، نؤيد الدعوات التي وجهها الأمين العام ومجلس الأمن إلى الجيش الميانماري بالامتناع عن العنف ضد المتظاهرين السلميين وإنهاء الاستهداف المنهجي للمجتمع المدني فوراً وبدون شروط.

ويساور أوكرانيا قلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بأن مستشارة الدولة أونغ سان سو كي تواجه اتهامات جديدة، وتدعو إلى الإفراج الفوري عن جميع القادة السياسيين في ميانمار وممثلي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام الذين اعتقلوا تعسفاً، فضلاً عن إنهاء حالة الطوارئ واستعادة سيادة القانون.

ولا نزال نشعر بانزعاج شديد إزاء تضييق الخناق على حرية التعبير، بما في ذلك من خلال عمليات حجب الإنترنت، وندعو الجيش إلى توفير الاتصالات السلكية واللاسلكية دون عوائق. وتحت أوكرانيا القوات العسكرية وقوات الأمن في ميانمار على إجراء تحقيقات شفافة في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، وكذلك تقديم المسؤولين عن العنف إلى العدالة. ويجب إنهاء إفلات مرتكبي الانتهاكات الفظيعة من العقاب في ميانمار فوراً.

وندعو إلى توفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بأمان وبدون عوائق إلى أكثر السكان ضعفاً، بمن فيهم المحتجزون، وكذلك إلى العودة الطوعية والكرامة والمستدامة للروهينغيا والأقليات الأخرى إلى ميانمار. وتكرر أوكرانيا تأكيد دعمها الكامل لجهود المنظمات الإقليمية، ولا سيما رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الرامية إلى تهدئة الحالة في ميانمار وتحقيق الاستقرار فيها. كما نذكر بالحاجة إلى إتاحة إمكانية الوصول العاجل والفوري إلى المبعوث الخاص المعني بميانمار لتقييم التطورات في الميدان، وتهيئة الظروف الممهدة للحوار وعودة ميانمار إلى المسار الديمقراطي.

ونأسف بشدة - وإنه من العار، بكل ما للكلمة من معنى - أن القرار ٢٨٧/٧٥، الذي كان يمكن اعتماده بدون تصويت، وبالتالي أن

(تكلم بالإنكليزية)

ويبدو من الواضح لي تماما أن ميثاق الأمم المتحدة يشير إلى المساواة بين جميع الأمم وأن المساواة تشير إلى وجود مبدأ السيادة. ولكن الميثاق لا ينص على أن مبدأ السيادة يعلو على كل القيم الأخرى التي لدينا كجمعية عامة. وعندما يُحرم شعب من سلامة وجوده وحين تُهدد حياة الإنسان نفسها لكون الشخص ينتمي إلى جماعة عرقية أو دين أو دين آخر، فإن قولنا إن بوسعنا كجمعية عامة الإعراب عن رأينا في ذلك لا يشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

وفي الوقت نفسه، من المهم جدا بالنسبة لنا أن نحترم شواغل ومسائل ووجهات نظر من يجسدون الحقائق السياسية والاجتماعية لمختلف البلدان في جميع أنحاء العالم. وأعلم أننا حاولنا في مفاوضاتنا وفي مناقشاتنا بشأن ذلك أن نحترم وجهات نظر أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا وآراء عدد من البلدان المختلفة، ولكن دائما على أساس أن هدفنا كان النهوض بالقضايا التي كانت في الواقع جزءا من تاريخ هذه المنظمة على مدار أكثر من ٧٥ عاما.

فعلى مدى ٧٥ عاما، ظللنا نعمل ببطء على بناء شبكة معقدة من القوانين والمؤسسات والقيم التي تهدف إلى احترام كرامة الاختلاف فيما بيننا، ولكن أيضا حقيقة الطابع العالمي لما تعنيه الكينونة البشرية وما يعنيه تمتع البشر بحقوق. وقد جسّدنا ذلك في عدد كبير من الوثائق، التي صوت كل أعضاء الجمعية العامة تقريبا مؤيدين لها منذ عام ١٩٤٥.

ولذلك، لا ترى كندا أننا مثاليون ولا ترى أننا لا نواجه تحديات في مجال حقوق الإنسان - لأننا نواجهها. وأفهم أن متحدثا باسم وزارة خارجية الصين قد علق على اكتشاف كندا لانتهاكات مروعة لحقوق الإنسان تم الكشف عنها بالعثور على ٢١٥ قبرا لأطفال مجهولي الهوية في مقبرة مدرسة داخلية؛ ويجب علينا جميعا، ككنديين، أن نعتذر عن وقوع تلك الانتهاكات وغيرها من الفظائع، ونحن نعتذر ونعترف تماما بأنها غير مقبولة على الإطلاق ونقر بأنها أخطاء ارتكبت في ماضينا ولا يمكن أن تكون سوى مبعث للعار والخزي بصراحة.

ومع ذلك، فإن التغيير التدريجي لن يحدث بمعجزة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبسر التوصل إلى حل ينهي القمع والعنف ضد المدنيين وأن يدعم بقوة أبناء شعب ميانمار في كفاحه من أجل تحقيق السلام والأمن والازدهار للجميع. ومن واجبنا أن نقف إلى جانبهم وأن نصر على العودة السلمية إلى الحكم الديمقراطي، الذي تطالب به الأقليات في ميانمار بصورة مشروعة مع تعرضها لخطر هائل.

ويجب على المجتمع الدولي أن يظهر دعمه الكامل لشعب ميانمار وللجيل الشاب، الذي أظهر شجاعة وتصميما كبيرين في جهوده الرامية إلى إنهاء الأزمة وتوجيه بلده مرة أخرى نحو الديمقراطية.

السيد راي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): شرفت كندا بأن كانت عضوا في الفريق الأساسي وتفخر بأنها شاركت مشاركة مكثفة في المناقشات التي أدت إلى اعتماد القرار ٢٨٧/٧٥. ونولي أهمية كبيرة للمحادثات التي أجريناها مع أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التعاون الإسلامي ومع العديد من البلدان الأخرى في محاولة للتوصل إلى حل يجسد قضيتين أساسيتين أعتقد أنه ينبغي عرضهما بوضوح على الجمعية.

(تكلم بالفرنسية)

إن أول ما ينبغي أن يقال هو أن الهجوم على المدنيين ليس مسألة تخص بلد واحد فحسب، بل إنه أيضا مسألة تخص الجمعية العامة والأمم المتحدة. وليس من الصحيح قانونا ولا سياسيا الاعتقاد بأن السيادة تلغي جميع المبادئ الأخرى للديمقراطية والقانون الإنساني. هذا غير صحيح. وهذا ليس بواقع الحالة. ومع ذلك، لا أزال أأسف، ولا سيما في البيان الذي أدلى به ممثل بيلاروس، الشعور بأن السيادة الوطنية مبدأ مطلق، بحيث لا يكون لدى شعوب العالم والمحاكم وجميع مؤسسات الأمم المتحدة ما نقوله عن حالة إنسانية ما أو حالة تتعلق بحقوق الإنسان أو وجود سكان في حد ذاته.

وقد تم وضع موثيق بشأن الإبادة الجماعية وإبرام اتفاقيات بشأن التعذيب. واعتمدت قوانين دولية هامة تهدف إلى كفالة وجود حقوق الإنسان.

بصدق وأمانة أن يكون الطريق إلى الديمقراطية في ميانمار طريقاً لشمول الجميع والاحترام والاعتراف بكرامة كل شخص يعيش في ميانمار، بما في ذلك طائفة الروهينغيا.

لقد كنا أنا وأنت، سيدي الرئيس، في مخيم كوكس بازار، وكلانا يعرف الحالة التي تواجه اللاجئين في كوكس بازار. وقد وصفتم تلك الحالة، سيدي، ببلاغة شديدة من على المنصة. ويمكنني تأكيد الظروف الصعبة بنفس القدر في المخيمات المقامة في سيتوي، وأقول إن بوسعنا أن نُبقي أهمية مبدأ الديمقراطية وإنقاذ جميع السكان المدنيين في ميانمار في قلوبنا وعقولنا، وفي الوقت نفسه، أقول إنه يجب إيلاء اهتمام خاص لطائفة الروهينغيا. وتؤيد كندا تأييداً كاملاً اتباع نهج فحواه إنه يجب علينا فعل كلا الأمرين.

وأهنئ الممثلين الذين أيدونا وأشكرهم. وكما اعتدت القول بعد أي انتخابات، أشكر الذين صوتوا لصالحي وأشكر أيضاً الذين أمل أن يزعموا في غضون أسابيع قليلة أنهم صوتوا لصالحي. ولذلك، أقول لمن لم يتمكنوا من إيجاد سبيل لتأييد ذلك القرار: يجب علينا جميعاً أن نتعلم من هذه التجربة. ويجب علينا جميعاً أن نصغي إلى بعضنا بعضاً ويجب علينا جميعاً أن نتطلع إلى تحقيق وحدة أكبر، ليس باسم التدخل دون مبرر في شؤون بلد آخر، ولكن باسم إنقاذ الأرواح ووقف أعمال القتل وإحلال السلام في البلدان.

إن هذه هي المهمة التاريخية لهذه المنظمة. إذ من المفترض أن ننفذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وتعيش بعض هذه الأجيال في ميانمار الآن. فهل سننقذهم من ويلات الحرب أم سنقول، "حسناً، لا، آسفون لا يمكننا مساعدتكم لأنكم تعيشون في بلد معين له حدود وليس لدينا ما نقوله إزاء ما يحدث لكم؟" وأعتقد أن هذا خطأ أخلاقي ولكنني أعتقد أيضاً أنه خطأ من الناحية القانونية. ولا أعتقد أنه صحيح. وأرى أنه يتعين علينا أن نقبل بحقيقة أننا سنتعيش إلى الأبد في الجمعية العامة مع التعارض الضروري والحيوي بين مبدأ السيادة الوطنية ومبدأ عالمية حقوق الإنسان وأهمية إنقاذ الأرواح.

السيد باي جونغين (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي باعتماد القرار ٢٨٧/٧٥. ونعتقد اعتقاداً راسخاً، بصفتنا أحد

ولكن هذا لا يمنعنا من القول إننا نجدد التزامنا بحقوق الإنسان ونجدد التزامنا بالمصالحة ولا نكتفي بتجديد التزامنا بأن تكون كندا بلداً عادلاً يحترم سيادة القانون، ولكن أيضاً التزامنا بعالم يحترم سيادة القانون.

وما فعلته قوات التاتاماداو هو طمس نتيجة انتخابات؛ والتظاهر بأنها سُرقَت بينما لم يكن الأمر كذلك؛ والزج بالمعارضة في السجن بشكل غير قانوني بالمرّة ودون أساس؛ وقتل المئات من مواطنيها؛ ومواصلة الحرب مع عدد من الجماعات والقوى الإقليمية التي تحارب في دولة ميانمار خلال نفس فترة الـ ٧٥ عاماً التي مضت على بدء جلوسنا في هذه القاعة.

ثم شرعت قوات التاتاماداو في الذهاب إلى اجتماع مع قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا وقطعت تعهدات وقبلت بإيفاد مبعوث خاص للرابطة، وجلست واستمعت إلى المبادئ الخمسة التي قبلها قادة الرابطة بحضور قوات التاتاماداو في القاعة ثم انسحبت وقالت "إننا كنا نمزح فحسب. إننا لن نفعل ذلك".

بالنسبة لي، فإن هذه مسائل أساسية لاستقرار المنطقة واستقرار العالم. ولهذا السبب، تعتقد كندا أن القرار مناسب وحسن التوقيت وأنه من الصواب لنا أن نبدل كل ما في وسعنا للمضي قدماً، بالتعاون مع أكبر عدد ممكن من الأعضاء، لكي نجسد الحاجة إلى العمل من أجل إعادة ميانمار إلى طريق الديمقراطية، الذي احتفلنا به جميعاً قبل ست سنوات فقط.

ويؤسفني بالغ الأسف أنه لم يصوت الجميع مؤيدين للقرار - فقد امتنع البعض عن التصويت. وبما أنني كنت المبعوث الخاص لبلدي إلى ميانمار وزرت المخيمات في كوكس بازار وأجريت مناقشات مستفيضة مع أفراد من طائفة الروهينغيا في ميانمار وبنغلاديش وبلدان أخرى كثيرة، فإنني أدرك تماماً الأهمية التي يعلقها عدد كبير جداً من البلدان على مبدأ السماح للروهينغيا بالعودة إلى بلدانهم بحرية وكرامة مع الحق في المواطنة.

وأؤيد تماماً هذا المبدأ. وقد قلنا ذلك في كثير من المناسبات. ونشير إليه في فقرتين بعينهما من القرار الذي اتخذناه للتو. وأمل

ورغم أن بعض الدول الأعضاء، بما فيها بعض دول المنطقة، لم تصوت مؤيدة للقرار، فإننا نرى أن هذه الأصوات لم تهدف بأي حال من الأحوال إلى إظهار التضامن مع جيش ميانمار؛ بل إن اعتماد القرار دليل على الإرادة الحازمة للمجتمع الدولي لوقف الأعمال التي يرتكبها جيش ميانمار. ويجب ألا يسيء جيش ميانمار الحكم على تلك النقطة وأن يأخذ الأمر على محمل الجد.

وتواصل حكومة اليابان، على النحو المعرب عنه في مناسبات عديدة، حث جيش ميانمار بقوة على الوقف الفوري لجميع أعمال العنف وإطلاق سراح المحتجزين واستعادة النظام السياسي الديمقراطي في ميانمار بسرعة. ويتعين على جيش ميانمار أن ينفذ بسرعة توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط الذي توصلت إليه رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتؤكد اليابان مجددا الدور المحوري الذي تضطلع به الرابطة في التصدي للحالة وتأمل في تعيين المبعوث الخاص للرابطة وإجرائه لزيارة لميانمار في أقرب وقت ممكن. وأمل أن يعمل مبعوث الرابطة عن كثب مع الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة بورغتر.

والأهم أن يعمل جيش ميانمار وجميع الأطراف المعنية، وكذلك المجتمع الدولي والأمم المتحدة، معا بشكل وثيق لاتخاذ الخطوات اللازمة من أجل شعب ميانمار. وستواصل اليابان الاضطلاع بدورها في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت بعد التصويت.

وبذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٤ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.

مقدمي مشروع القرار، أنه يبرهن بوضوح على تحلي المجتمع الدولي بالإرادة الجماعية والموحدة الرامية لوقف العنف ضد المدنيين؛ والإفراج الفوري عن القادة المحتجزين تعسفاً؛ واحترام الدور المركزي والبناء الذي تضطلع به رابطة أمم جنوب شرق آسيا ودعمه؛ وإعطاء الأمم المتحدة سبل الوصول بدون معوقات؛ واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي؛ واستعادة الحكم الديمقراطي.

وستكمل الرسالة القوية التي بعثت بها اليوم أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الجمعية العامة وتعزز البيانات الموحدة الصادرة عن مجلس الأمن في ٤ شباط/فبراير (SC/14430) و ١٠ آذار/مارس (S/PRST/2021/5) و ١ نيسان/أبريل. ويأمل وفد بلدي أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها في دعم الانتقال الديمقراطي في ميانمار، تمشيا مع إرادة شعب ميانمار ومصالحه.

وتقف جمهورية كوريا بقوة إلى جانب شعب ميانمار. وسنواصل، في تعاون وثيق مع المجتمع الدولي وجميع الجهات المعنية، الاضطلاع بدور بناء ومسؤول في دعم الاستعادة السريعة للديمقراطية والسلام في ميانمار.

ويؤكد وفد بلدي مجددا دعمه الثابت للمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، ويأمل في أن تتمكن من زيارة ميانمار في أقرب وقت ممكن للعمل مع جميع الأطراف ذات الصلة.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اليوم، وبعد شهر من المشاورات فيما بين الدول الأعضاء، اعتُمد القرار ٢٨٧/٧٥ بشأن الحالة في ميانمار بأغلبية ساحقة، بما فيها اليابان. وقد أصرت اليابان، طوال العملية، على أن القرار ينبغي أن يعكس بحرية أصوات بلدان المنطقة، لا سيما أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ويُعتمد بتوافق الآراء. ونأسف حقا لأن المشروع النهائي للقرار طُرح للتصويت.